

## دور الإيرادات الجبائية في توازن الموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010-2018

### The role of fiscal revenues in balancing the general budget in Algeria Analytical study for the period 2010-2018

بوقناديل محمد<sup>1\*</sup>، بقدور سامية<sup>2</sup>

Bouknadil mohammed<sup>1</sup>, Bekaddour samia<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)، [mohammed.bouknadil@yahoo.fr](mailto:mohammed.bouknadil@yahoo.fr)

<sup>2</sup> جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)، [samia.bekaddour@univ-tlemcen.dz](mailto:samia.bekaddour@univ-tlemcen.dz)

تاريخ الاستلام: 2022/12/12؛ تاريخ القبول: 2022/12/14؛ تاريخ النشر: 2022/12/31

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور الجباية (العادية و البترولية) ،في المساهمة في تعبئة ايرادات الميزانية العامة للدولة ، حيث أن كل الدول تسعى إلى تعبئة أكبر قدر من الإيرادات لتنظيم شؤونها الاقتصادية والاجتماعية .. الخ، والجزائر مثلها مثل باقي الدول.

حيث قمنا في هذه الدراسة بدراسة تحليلية لتطورات الموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول وهذا من خلال تحليل النفقات ومكوناتها والإيرادات ومصادرها ، حيث أن النفقات العامة في نمو وتزايد وبالضبط نفقات التسيير وهذا راجع إلى ارتفاع نفقات (المرتبات ونفقات الموظفين ونفقات النشاط الاقتصادي والاجتماعي ) ،ومن جهة أخرى كذلك الإيرادات عرفت نموا مع مرور السنوات واستنتجنا أن الجباية تساهم بحصة الأسد في المساهمة بتعبئة الإيرادات العامة ، أما بالنسبة للإيرادات الغير جبائية فهي تعتبر مهملة بالمقارنة مع الإيرادات الجبائية ، ومن خلال تحليل تطور رصيد الميزانية لاحظنا أن النفقات العامة تتفوق على الإيرادات العامة للميزانية العامة للدولة ، وهذا يضع الميزانية العامة للدولة في عجز

**كلمات مفتاحية:** ميزانية عامة؛ نفقات عامة؛ إيرادات عامة؛ جباية عادية؛ جباية بترولية.

**تصنيفات JEL :** H5؛ H6؛ H7 .

**Abstract:** This study aims to highlight the role of levying (regular and oil) in contributing to the mobilization of the state's general budget revenues, as all states seek to mobilize the largest amount of revenues to organize their economic and social affairs .. etc., and Algeria. Like other countries. Where, in this study, we conducted an analytical study of the developments of the general budget in Algeria in light of fluctuations in oil prices, through the analysis of expenditures, their components, revenues and sources, as public expenditures are. Growing and growing, operating expenses exactly. On the other hand, revenue has also grown over the years, and we concluded that collection contributes the lion's share of contributing to public revenue mobilization. As for non-tax revenues, they are considered negligible compared to financial revenues.

**Keywords:** general budget; general expenses; general revenue; ordinary levy; petroleum levy.

**JEL Classification Cdoes :** H5 ؛H6؛ H7.

## تمهيد

لقد زادت أهمية دراسة موضوع الإيرادات العامة من طرف الاقتصاديين ، وهذا بسبب العجز المالي المتواصل بسبب التفاوت بين النفقات و الإيرادات العامة ،حيث تعد النفقات و الإيرادات العامة وسيلة اقتصادية مهمة في اعادة توازن الميزانية العامة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي

والجزائر مثلها مثل باقي دول العالم تعاني من مشكلة عدم توازن الميزانية ، حيث أصبحت الاجتهادات الحديثة للمالية العامة تركز على الفعالية الاقتصادية في تحصيل الإيرادات الجبائية أكثر من تركيزها على تغطية النفقات العامة في سبيل تحقيق الاهداف الكلية للسياسة ، ومن أجل معرفة دور الإيرادات الجبائية في تحقيق الموازنة العامة قمنا بدراسة تحليلية للميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2010-2018 ، ومن هذا المنطلق انبثقت اشكالية الرئيسية للدراسة :

- مامدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تعبئة الإيرادات العامة للميزانية في الجزائر ؟  
للإجابة على إشكالية الدراسة وتقييم مدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تعبئة إيرادات الموازنة العامة في الجزائر تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر الإيرادات الجبائية المكون الرئيسي في تعبئة إيرادات الموازنة العامة في الجزائر .
- تؤثر تقلبات أسعار النفط تأثيرا إيجابيا مباشرا على الإيرادات العامة للجزائر عبر قناة الجباية البترولية .

## أهمية الدراسة:

- تؤثر الإيرادات والنفقات العامة على الميزانية العامة للدولة بشكل مباشر
- الإيرادات الجبائية تعتبر من المصادر المهمة في تعبئة الحصيلة العامة للإيرادات .
- إظهار خطر الاعتماد على مورد واحد لتمويل الميزانية العامة والعواقب التي سوف تنجر عن ذلك ، خاصة منها الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية حيث تعتبر هذه السوق غير ثابتة .

## أهداف الدراسة :

- ابراز دور الإيرادات الجبائية في تعبئة الإيرادات العامة للميزانية
- تحليل كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة و ابراز دورها الميزانية العامة .
- إظهار واقع الجباية البترولية وتأثيرها السلبي على الحصيلة العامة للإيرادات العامة ، خاصة في سنوات انخفاض أسعار البترول .

## I - الأطار المفاهيمي للميزانية العامة

### I - 1 مفهوم الميزانية العامة

من خلال المادة 06 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جانفي 1984 يعرف المشرع الجزائري الميزانية العامة "بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة سنويا بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"،

ويعرفها في المادة 03 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 "بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال وترخص بها".<sup>1</sup>

### I - 2 مبادئ الميزانية

يقصد بمبادئ "قواعد الميزانية العامة الاصول والمبادئ التي تحكم اعدادها، والأسس التي تقوم عليها، وقد تشكلت معظم هذه القواعد خلال القرن التاسع عشر، وكان الهدف منها تنظيم الميزانية العامة، والتعرف على المركز المالي للدولة، وتبسيط اجراءات الرقابة من قبل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، والحد من التبذير والإهدار في المال العام.<sup>2</sup>

ان عملية اعداد وتخضير وعرض الميزانية لا تتم بشكل عشوائي بل تخضع الى مجموعة من المعايير والمبادئ الواجب احترامها وهي:<sup>3</sup>

#### الجدول (01): يمثل مبادئ الميزانية العامة

المبدأ	تعريفه
مبدأ السنوية	تعد الميزانية لتشمل السنة المدنية من 01/01 إلى 31/12، وهذه المدة ملائمة جدا لضمان أكبر دقة ممكنة من التقديرات الإيرادات والنفقات ومنح رخص قبض الإيرادات ودفع النفقات
مبدأ الوحدة	بمعنى هذا المبدأ أن جميع الإيرادات والنفقات تسجل وتقدم في وثيقة واحدة و عي الميزانية، والهدف من ذلك هو تسهيل عملية ضبط مجاميع الإيرادات والنفقات ومعرفة مدى توازن الميزانية وتحديد الفائض والعجز.
مبدأ الشمولية	هذا المبدأ هو شبيه بمبدأ وحدة الميزانية السابق شرحة فغير أن هذا المبدأ يقضي بعرض كل الإيرادات والنفقات بشكل مفصل ودقيق حسب الأبواب والبنود والفقرات، دون التعويض بينهما
مبدأ عدم تخصيص الإيرادات	ينص هذا المبدأ على أنه يمنع منعاً باتاً تخصيص إيرادات معينة لتغطية نفقات محددة، بل تجمع كل الإيرادات ويسدد منها كل النفقات دون تخصيص
مبدأ توازن الميزانية	وجوبا تتكون من جانبين، جانب الإيرادات وجانب النفقات وعليه ينص هذا المبدأ على إلزامية تساوي الإيرادات مع النفقات

المصدر: مدونة عبد الكريم خيطاس، <https://khitabelkarim.wordpress.com/2015/09/09>، 2022/06/14،

### I - 3 مكونات الميزانية العامة

تشكل الميزانية العامة للدولة من إيرادات ونفقات محددة سنويا بموجب قانون المالية

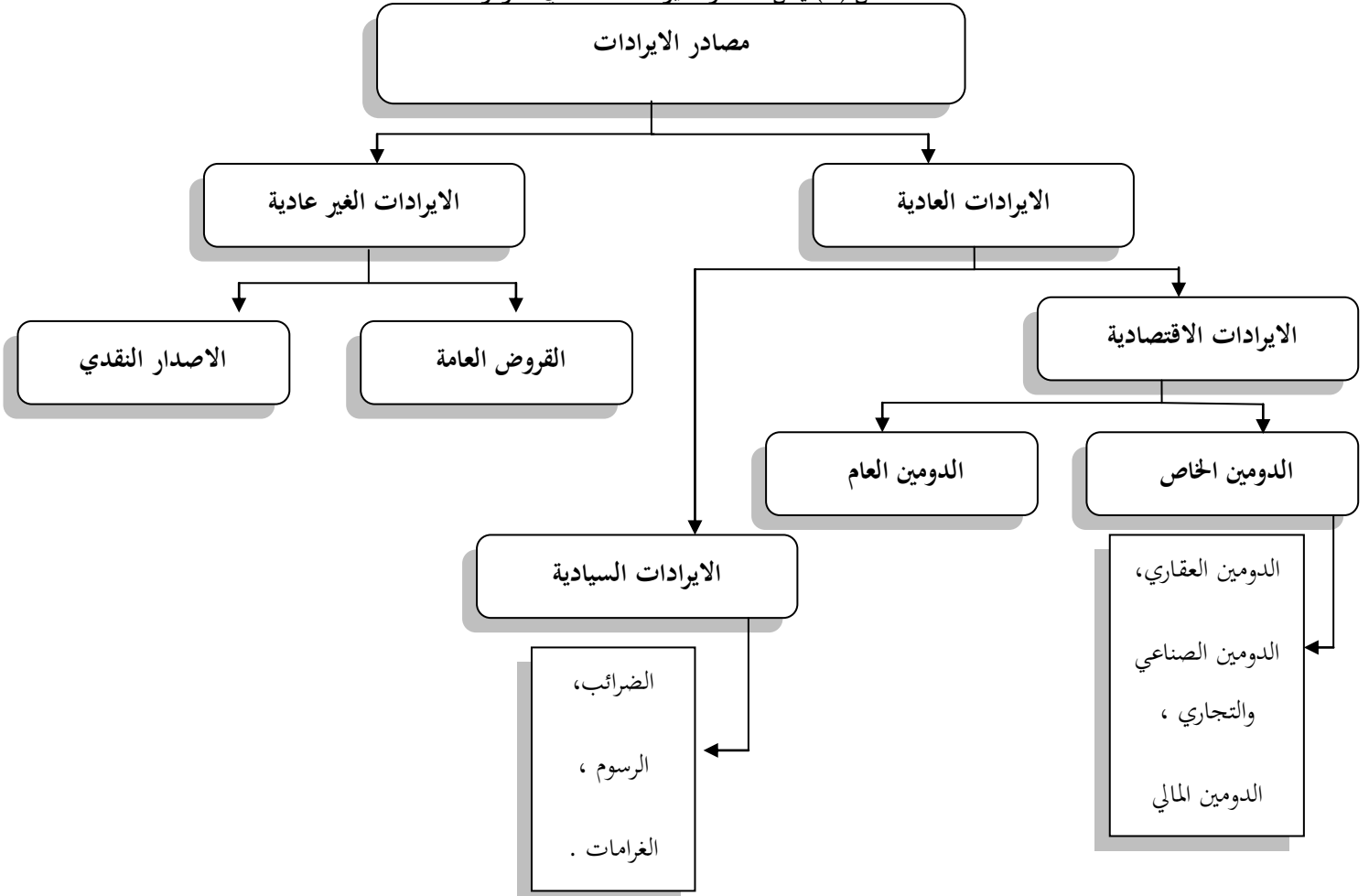
#### أ- النفقات العامة للدولة

- **تعريفها:** النفقة العامة تعتبر بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق النفع العام.<sup>4</sup> ويعرف الفكر المالي الحديث النفقة العامة بأنها مبلغ من النقد ينفقه شخص عام، بقصد أداء خدمة ذات طابع نفع عام، أو مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام بقصد إشباع حاجاته العامة.<sup>5</sup> وقد تعددت أوجه نفقات الدول حجما، نوعا وهدفا وتختلف النفقات العامة مع إختلاف النظم السياسية والاقتصادية القائمة، وغالبا ما تقسم النفقات لنفقات تمول الأنشطة الحكومية بشقيها نفقات التسيير والتجهيز، وتمويل أعباء خدمة الدين العام.<sup>6</sup>

#### ب- الإيرادات العامة للدولة

- **تعريفها:** يقصد بها مجموع الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي<sup>7</sup>، وللإيرادات العامة عدة مصادر وتختلف النظام الاقتصادي والسياسية السائد في البلد ففي الجزائر تنقسم إلى إيرادات اقتصادية وأخرى سيادية يوضحها الشكل الموالي :

الشكل (1): يمثل مصادر الإيرادات العامة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 6.

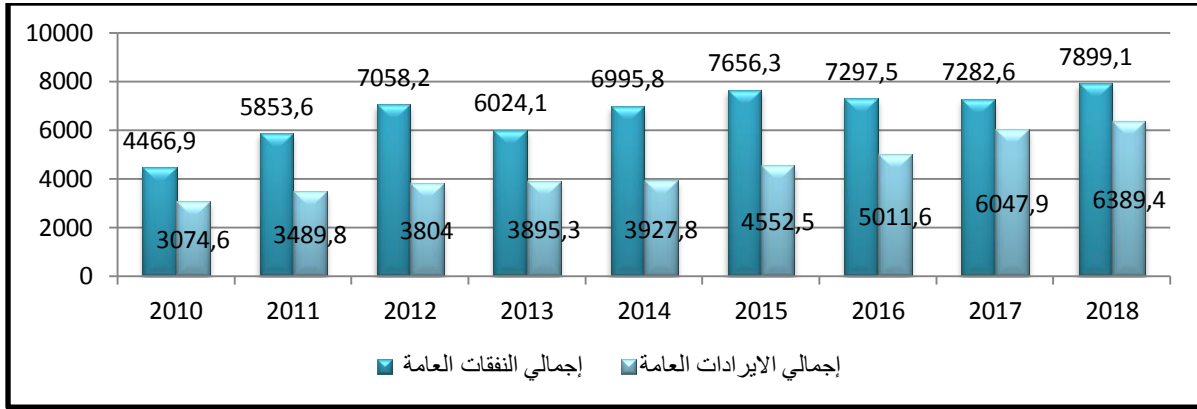
## II- تحليل تطورات الموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول

سوف نقوم في هذه الدراسة بالقيام بدراسة تحليلية لميزانية الدولة خلال الفترة (2010-2018)، وهذا من خلال تحليل تطورات إجمالي النفقات والإيرادات العامة، بالإضافة إلى تطور رصيد الميزانية العامة لنفس سنوات الدراسة.

### II-1 تحليل تطور النفقات العامة

في الجزء الأول من الدراسة سوف نقوم بتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، والجدول التالي يبين تطور إجمالي النفقات العامة ومكوناتها، ومعدل نموها .

الشكل (2): يمثل تطورات الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) .



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات، <https://www.ons.dz>، 2022/06/20، 20:49.

من خلال الشكل (2) نلاحظ أن تطور إجمالي النفقات العامة خلال كل سنوات الدراسة أكبر بكثير من إجمالي الإيرادات العامة، حيث أن الجزائر منذ سنة 2010 ومع ارتفاع أسعار البترول، انتهجت سياسة إنفاقية توسعية وذلك بالاعتماد على مخططات تنمية، ولكن رقم ذلك تعرف الإيرادات العامة تطورا ملحوظا مع مرور السنوات وهذا راجع لاهتمام الدولة بتحصيل عائداتها من المصادر الجبائية والغير جبائية .

و في الجزء الأول من الدراسة سوف نقوم بتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، والجدول التالي يبين تطور إجمالي النفقات العامة ومكوناتها، ومعدل نموها

الجدول (02): تطور النفقات العامة ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

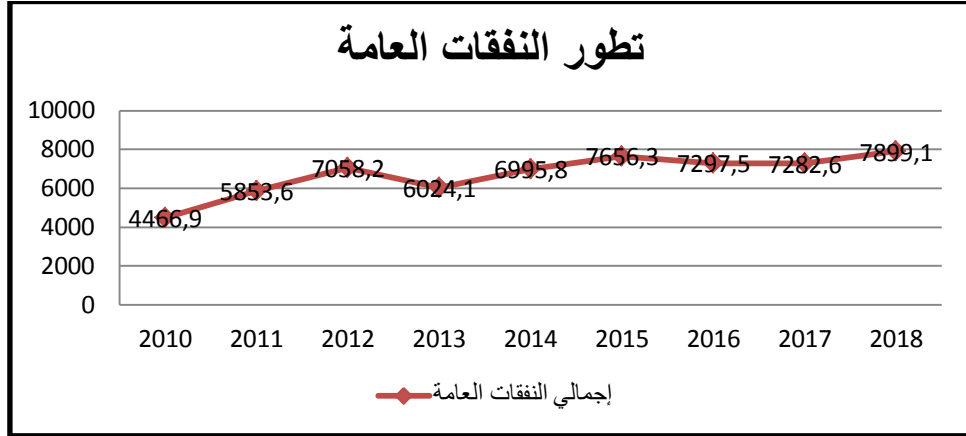
الوحدة:مليار د. ج

السنوات	إجمالي النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	معدل نمو النفقات العامة %	أسعار البترول بدولار
2010	4466,9	2659,0	1807.8	5.2	77.4
2011	5853,6	3797,2	1934.5	31.04	107.5
2012	7058,2	4782,6	2275.5	20.57	109.5
2013	6024,1	4131,5	1892.6	14.6-	105.9
2014	6995,8	4494,3	2501.4	16.1	96.20
2015	7656.3	4617,0	3039.3	9.4	49.5
2016	7297,5	4585,6	2711.9	4.7-	40.6
2017	7282.6	4677.2	2605.4	0.20-	54.0
2018	7899.1	4670.3	3228.8	8.46	71.44

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz>، الديوان الوطني للإحصائيات، <https://www.ons.dz>، موقع منظمة أوبك، <https://oapecorg.org/ar/Home>، 2022/06/20، 21:06.

من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) نلاحظ أن تطور النفقات العامة في الجزائر في تذبذب مستمر وهذا حسب الوضع الاقتصادي السائد في البلاد حيث أنه هناك فترات تعرف ارتفاعا وأخرى انخفاضاً، حيث أن أعلى نسبة نمو كانت سنة في 2011 ب 31.04% بالمقارنة مع سنة 2010، وهذا بسبب اعتماد الجزائر في تلك الفترة على المخططات التنموية، و استمر هذا الارتفاع خلال سنة 2012 ب 20.57%، ثم منذ سنة 2013 عرفت انخفاضا ب 14.6% وهي أدنى نسبة نمو عرفتھا قيمة النفقات العامة بالرغم من أن سعر البترول كان يساوي 109.5، ليعود ويرتفع سنة 2014 وذلك نتيجة قيام الدولة الجزائرية ببرنامج جديد يسمى برنامج دعم النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي (2010-2014) وذلك من أجل تحسين المستوى المعيشي للفرد، ثم خلال السنتين 2016 و 2017 عرفت إنخفاضا قدر ب 4.7% و 0.20% على التوالي وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول حيث تراوح بين 40.6 دولار و 54 دولار على التوالي، ليعود الى الارتفاع من جديد سنة 2018 ب 8.46% وهذا بسبب التحسن الذي عرفتھ أسعار البترول والذي قدر ب 71.44 دولار للبرميل، والشكل التالي يوضح لنا ذلك:

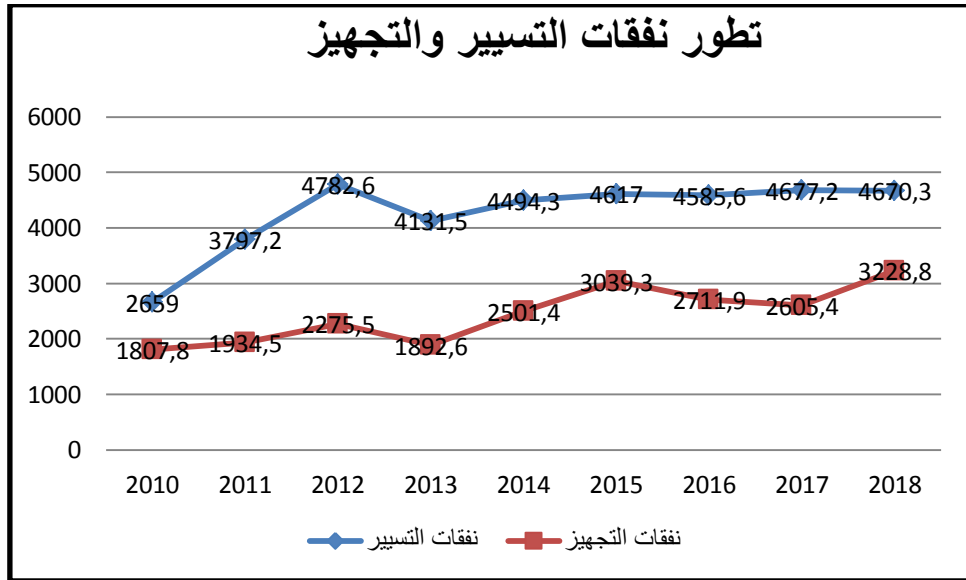
الشكل (3) :يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (2) .

والشكل التالي يوضح لنا تطور مكونات النفقات العامة خلال سنوات الدراسة :

الشكل (04): تطور نفقات التشغيل ولتجهيز خلال الفترة 2010-2018

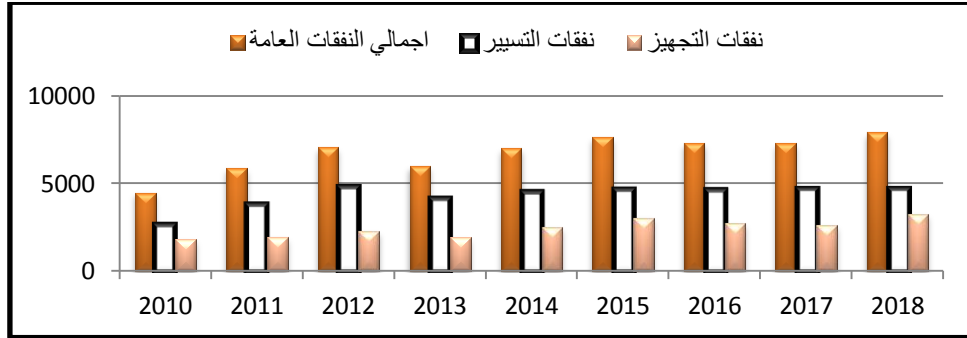


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (2) .

يمثل الشكل (4) تطور كل من نفقات التشغيل ونفقات التجهيز خلال سنوات الدراسة، ونلاحظ من خلال الشكل أن نفقات التشغيل لديها حصة الأسد من إجمالي النفقات العامة بالمقارنة مع نفقات التجهيز ، وهذا بسبب ارتفاع نفقات (المرتبات ونفقات الموظفين ونفقات النشاط الاقتصادي والاجتماعي ) ، حيث أنها تعرف نموا مستمرا خلال سنوات الدراسة وانخفضت لفترتين سنة 2013 و 2016 لتعود للارتفاع خلال السنوات 2017 و 2018 .

أما من جهة أخرى كذلك تميزت نفقات التجهيز بالارتفاع المحسوس خلال السنوات 2010-2018 حيث قدرت نفقات %التجهيز سنة 2010 ب 1807.8 مليار دولار وسنة 2018 ب 3228.8 مليار دولار أي بنمو قدر ب 78.60 ، وهذا راجع إلى مختلف مخططات التنمية التي قامت بها الجزائر تلك الفترة، مع معرفة بعض التراجع خلال السنتين 2016 و 2017، والشكل التالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر ومكوناتها خلال الفترة 2010-2018

الشكل (05): تطور نفقات التسيير ولتجهيز خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (2) .

## II-2 تحليل تطور الايرادات العامة

تعتبر الايرادات العامة في الجزائر عصب التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تعتمد عليها الدولة في تمويل مختلف مخططاتها التنموية والتي تسعى من خلالها تحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية، كما ذكرنا سابقا أن الايرادات العامة تعرف نموا متصاعدا خلال سنوات 2010 إلى 2018 مع انخفاض طفيف خلال السنتين 2016 و 2017 .

وتتميز الايرادات الجزائرية باعتمادها على إيرادات الجباية البترولية، وهذا ما يجعل تطور الايرادات العامة مرتبط بتطور أسعار البترول في الاسواق العالمية التي تتميز بعدم الاستقرار، والشكل الموالي يوضح تطور الايرادات العامة ومكوناتها خلال الفترة 2010-2018.

الجدول (03): تطور الايرادات العامة ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة:مليار د.ج

السنوات	إجمالي الايرادات العامة	الجباية العادية	الجباية البترولية	الموارد غير جبائية	معدل نمو الايرادات العامة	أسعار البترول بالدولار
2010	3074.6	1298.0	1501.7	275.0	19.5	77.4
2011	3489.8	1527.1	1539.4	433.3	13.50	107.5

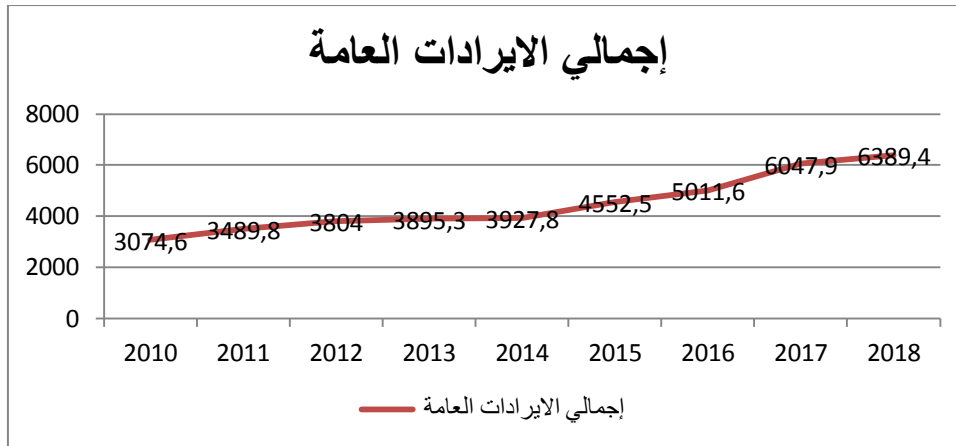


109.5	9.00	376.4	1519.0	1908.6	3804.0	2012
105.9	2.4	248.4	1615.9	2031.0	3895.3	2013
96.20	0.83	258.6	1577.7	3091.4	3927.8	2014
49.5	15.90	475.0	1722.9	2354.7	4552.5	2015
40.6	10.08	846.8	1682.6	2482.2	5011.6	2016
54.0	21	1290.0	2127.0	2663.1	6047.9	2017
71.44	5.64	1328.0	2349.7	2711.7	6389.4	2018

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz>، الديوان الوطني للإحصائيات، <https://www.ons.dz>، موقع منظمة أوبك، <https://oapec.org/ar/Home>، 21/06/2022، 21:06.

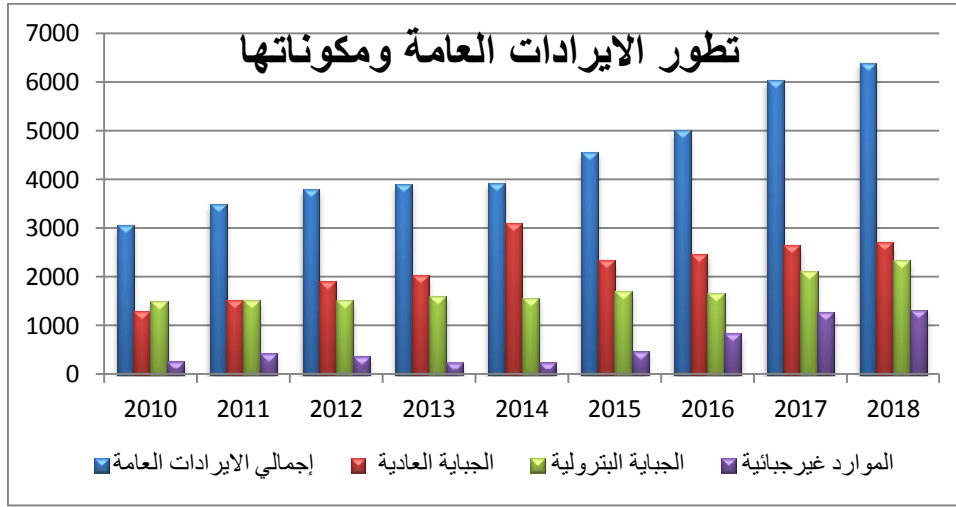
يتضح من خلال الجدول أن الإيرادات العامة تعرف نموًا خلال سنوات الدراسة حيث أنها سجلت أعلى نمو لها سنة 2017 بـ 21%، ونلاحظ خلال سنوات 2010 و 2011 و 2012 و 2013 تزايد في الإيرادات العامة، حيث سنة 2013 بلغت 3895.3 مليار دينار وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة، ثم عرفت بعض الانخفاض خلال سنة 2014 بـ 3927.8 مليار دينار، ثم ليعود للارتفاع خلال السنوات الباقية من الدراسة، حيث نسجل أعلى قيمة من الإيرادات العامة سنة 2018 بـ 6389.4 مليار دينار، والشكل التالي يوضح تطور إجمالي الإيرادات العامة خلال سنوات الدراسة.

الشكل (06): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (3).

الشكل (07): تطور الإيرادات العامة ومكوناتها خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (3) .

نلاحظ من خلال الجدول رقم الذي يمثل تطور الإيرادات العامة ومكوناتها ، حيث نلاحظ أن الجباية البترولية والجباية العادية تمثل حصة الأسد من إجمالي الإيرادات العامة ، بالمقارنة مع الإيرادات الغير جبايئة ، حيث أنهما يعتبران مورداً مهماً في تمويل الإيرادات العامة ، حيث نلاحظ خلال السنوات 2010 و 2011 تقارب بين الإيرادات العادية والجبايئة حيث يتراوح بين 1539.5 مليار دينار ، وبعد سنة 2012 نلاحظ تفوق لإيرادات الجباية العادية على الجباية البترولية في المساهمة في إجمالي الإيرادات ، وأكبر فارق كان سنة 2014 وهذا راجع إلى تراجع أسعار البترول ، ومن جهة أخرى نلاحظ أن الإيرادات الغير جبايئة تعرف تطوراً متزايداً مع مرور السنوات حيث أنه في سنة 2010 قدرت الحصيلة الغير جبايئة 275 مليار دينار وبالمقابل في سنة 2018 قدرت الحصيلة ب 1328 مليار دينار أي بنمو قدره 3.82 % .

### II-3 تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر الفترة 2010-2018

يعبر رصيد الموازنة العامة عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة و الجدول الموالي يوضح تطورات رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

الجدول (04): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر الفترة 2010-2018

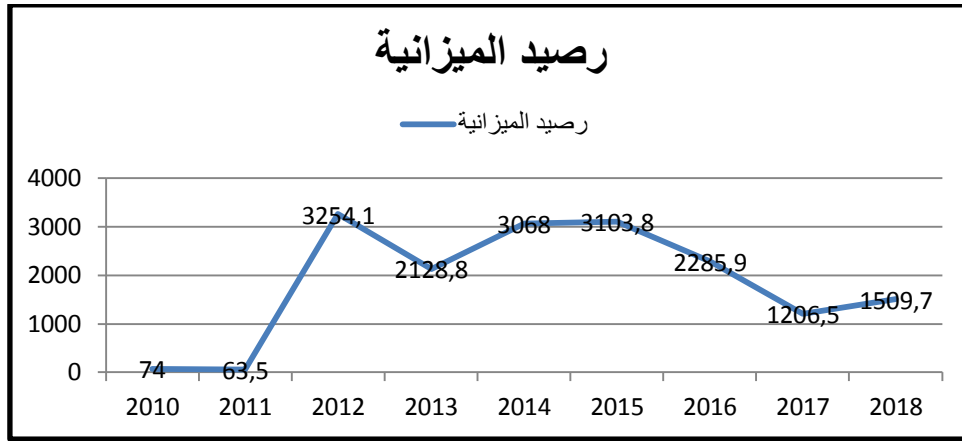
الوحدة: د.ج

السنوات	مجموع النفقات العامة	مجموع الإيرادات العامة	رصيد الميزانية	أسعار البترول بالدولار
2010	4466,9	3074.6	74.0	77.4
2011	5853,6	3489.8	63.5	107.5
2012	7058,2	3804.0	3254.1	109.5
2013	6024,1	3895.3	2128.8	105.9

96.20	3068.0	3927.8	6995,8	2014
49.5	3103.8	4552.5	7656.3	2015
40.6	2285.9	5011.6	7297,5	2016
54.0	1206.5	6047.9	7282.6	2017
71.44	1509.7	6389.4	7899.1	2018

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/> ، الديوان الوطني للإحصائيات ، <https://www.ons.dz/> ، موقع منظمة أوبك، <https://oapceorg.org/ar/Home> ، 21:06، 2022/06/21،

الشكل (08): تطور رصيد الميزانية ومكوناتها خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (4) .

من خلال الجدول والمنحنى نلاحظ أن النفقات العامة في الجزائر أكبر من إيراداتها العامة، حيث نلاحظ خلال السنتين 2010 و 2011 لا يوجد عجز كبير في رصيد الميزانية حيث قدر ب 74 مليار دينار و 6.5 مليار دينار على التوالي، ولكن خلال سنة 2012 سجلت أعلى نسبة عجز حيث قدر ب 3254.1 مليار دينار وتواصل هذا العجز خلال سنوات الدراسة مع التفاوت في نسبة العجز، ومن خلال ما سبق نستنتج أن رصيد الميزانية لم يعرف فائضا بتاتا خلال سنوات الدراسة بالرغم من أن أسعار البترول عرفت أسعار قياسية خلال السنوات 2011، 2012، 2013 وهذا راجع للسياسة الانفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر خلال تلك الفترة .

## II-3 مساهمة الإيرادات الجبائية وغير جبائية في تغطية عجز الموازنة العامة

ان الإيرادات العامة تتكون من إيرادات جبائية التي تتكون من جبائية عادية وجبائية بتولية، وإيرادات غير عادية حيث سنحاول في هذا الجزء من الدراسة إظهار مساهمة كل إيراد في تمويل الإيرادات العامة للميزانية .

## 3-II مساهمة الإيرادات الجبائية

- مساهمة إيرادات الجبائية البترولية: وهي المتأتية من الجبائية المفروضة على صادرات المحروقات حيث كلما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت

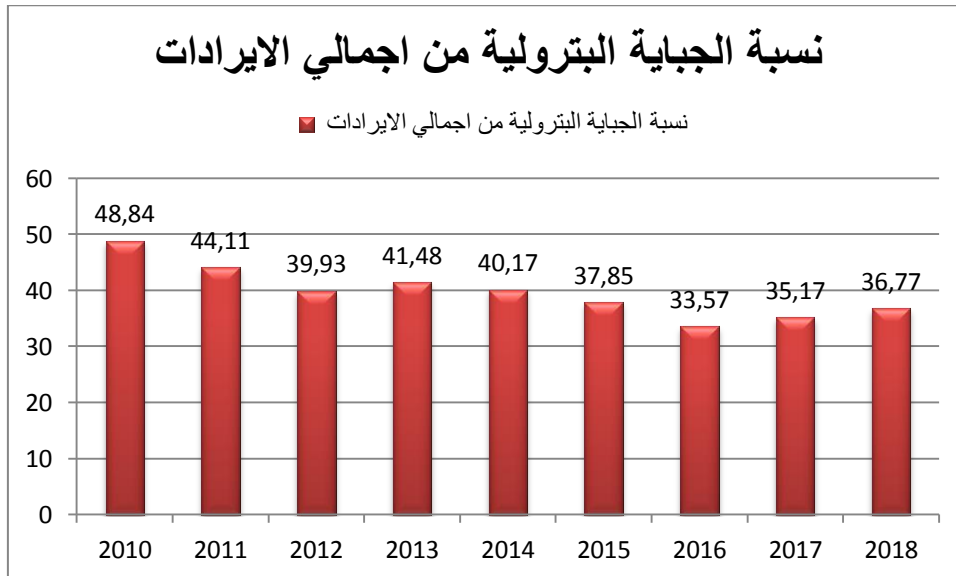
الجدول (05): تطور نسبة الجبائية البترولية من اجمالي الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: مليار د. ج

السنوات	الجبائية البترولية	اجمالي الإيرادات	نسبة الجبائية البترولية من اجمالي الإيرادات
2010	275.0	3074.6	48,84
2011	433.3	3489.8	44,11
2012	376.4	3804.0	39,93
2013	248.4	3895.3	41,48
2014	258.6	3927.8	40,17
2015	475.0	4552.5	37,85
2016	846.8	5011.6	33,57
2017	1290.0	6047.9	35,17
2018	1328.0	6389.4	36,77

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz>، الديوان الوطني للإحصائيات، <https://www.ons.dz>، موقع منظمة أوبك، <https://opec.org/ar/Home>، 2022/06/22، 21:06.

الشكل (09): تطور الإيرادات العامة ومكوناتها خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (5).

نلاحظ من خلال الجدول (5) والشكل رقم (9) أن الدولة تعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات الجبائية العادية، حيث نلاحظ أن الإيرادات الجبائية العادية خلال السنوات 2010 و 2011 و 2012 و 2013 عرفت مساهمتها ارتفاعا كل سنة إلى أن بلغت الذروة سنة 2014 بمساهمة قدرها 78.71 % ، ثم منذ 2015 عرفت هذه المساهمة انخفاضا مع مرور السنوات إلى أن بلغت إلى نسبة 42.44 % سنة 2018 ، ولكن بالرغم من هذا الانخفاض إلا أن مساهمة إيرادات الجبائية العادية تبقى مهمة بالمقارنة مع باقي المساهمات حيث لم تنخفض عن حاجز 42.22 % ، ويرجع هذا الارتفاع في الإيرادات الجبائية إلى انخفاض مداخيل الدولة من الجبائية البترولية وبحثها عن مورد آخر يعوض العجز ، ولكن بالرغم من هذا الارتفاع فالجبائية العادية وحدها لا تستطيع تغطية النفقات .

\* مساهمة إيرادات الجبائية العادية

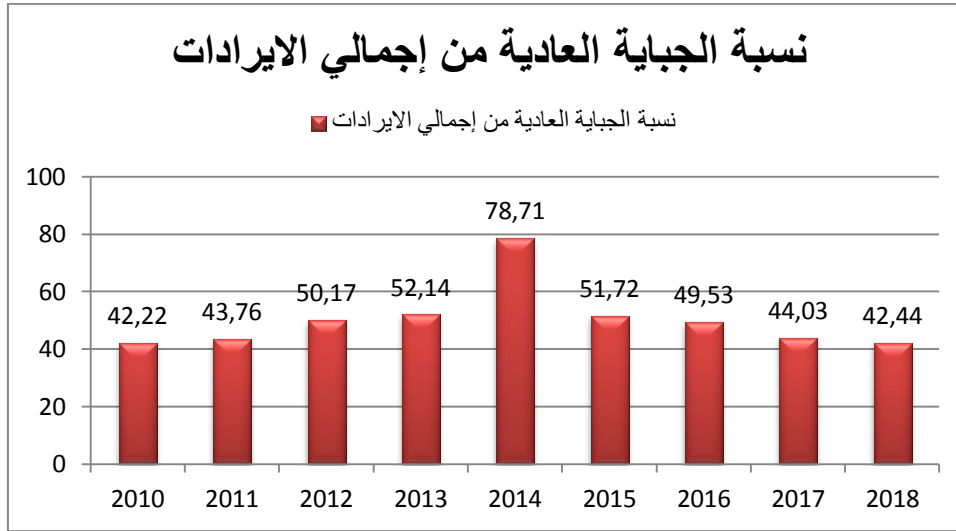
الجدول (06): تطور نسبة الجبائية العادية من إجمالي الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: مليار د. ج

السنوات	الجبائية العادية	إجمالي الإيرادات	نسبة الجبائية العادية من إجمالي الإيرادات
2010	1298.0	3074.6	8,94
2011	1527.1	3489.8	12,42
2012	1908.6	3804.0	9,89
2013	2031.0	3895.3	6,38
2014	3091.4	3927.8	6,58
2015	2354.7	4552.5	10,43
2016	2482.2	5011.6	16,90
2017	2663.1	6047.9	21,33
2018	2711.7	6389.4	20,78

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/> ، الديوان الوطني للإحصائيات ، <https://www.ons.dz/> ، موقع منظمة أوبك، <https://opec.org/ar/Home> ، 22/06/2022، 22:06.

الشكل (10): تطور نسبة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (6) .

نلاحظ من خلال الجدول (6) والشكل رقم (10) أن الدولة تعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات الجباية العادية، حيث نلاحظ أن الإيرادات الجباية العادية خلال السنوات 2010 و 2011 و 2012 و 2013 عرفت مساهمتها إرتفاعا كل سنة إلى أن بلغت الذروة سنة 2014 بمساهمة قدرها 78.71 % ، ثم منذ 2015 عرفت هذه المساهمة انخفاضا مع مرور السنوات إلى أن بلغت إلى نسبة 42.44% سنة 2018 ، ولكن بالرغم من هذا الانخفاض إلا أن مساهمة إيرادات الجباية العادية تبقى مهمة بالمقارنة مع باقي المساهمات حيث لم تنخفض عن حاجز 42.22 % ، ويرجع هذا الارتفاع في الإيرادات الجبائية هو انخفاض مداخيل الدولة من الجباية البترولية وبحثها عن مورد آخر يعوض العجز ، ولكن بالرغم من هذا الارتفاع فالجباية العادية وحدها لاتستطيع تغطية النفقات .

\*مساهمة الموارد غير جبائية

الجدول (07): تطور نسبة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

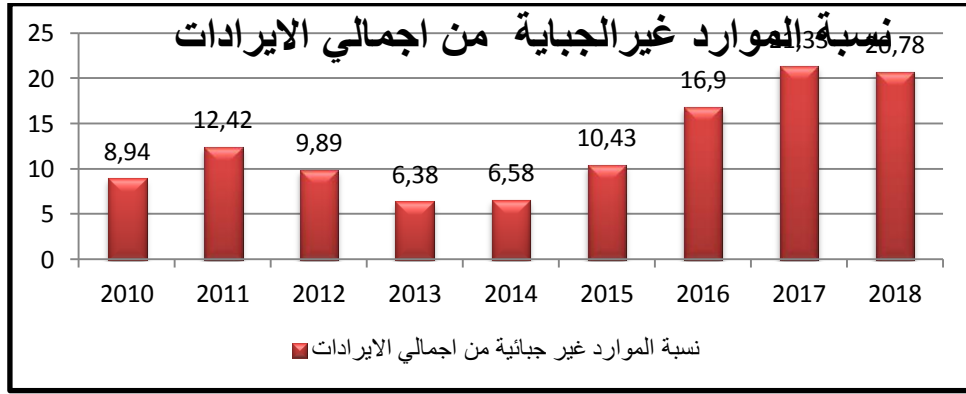
الوحدة:مليار د.ج

السنوات	الموارد غير جبائية	اجمالي الإيرادات	نسبة الموارد غير جبائية من اجمالي الإيرادات
2010	1298.0	3074.6	8,94
2011	1527.1	3489.8	12,42
2012	1908.6	3804.0	9,89

6,38	3895.3	2031.0	2013
6,58	3927.8	3091.4	2014
10,43	4552.5	2354.7	2015
16,90	5011.6	2482.2	2016
21,33	6047.9	2663.1	2017
20,78	6389.4	2711.7	2018

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz> ، الديوان الوطني للإحصائيات ، <https://www.ons.dz> ، موقع منظمة أوبك، <https://oapecorg.org/ar/Home> ، 22/06/2022، 22:06.

الشكل (11): تطور نسبة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (7) .

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن الموارد الغير جبائية شبه مهملة في نسبة مساهمتها من إجمالي الإيرادات العامة بالمقارنة مع الإيرادات الجبائية، حيث أن أعلى نسبة سجلتها كانت سنة 2017 بـ 21.33 % ، وهذا راجع الى عدم اهتمام الدولة بممتلكاتها واهتمامها بتحصيل الإيرادات الجبائية سواء العادية أو البترولية .

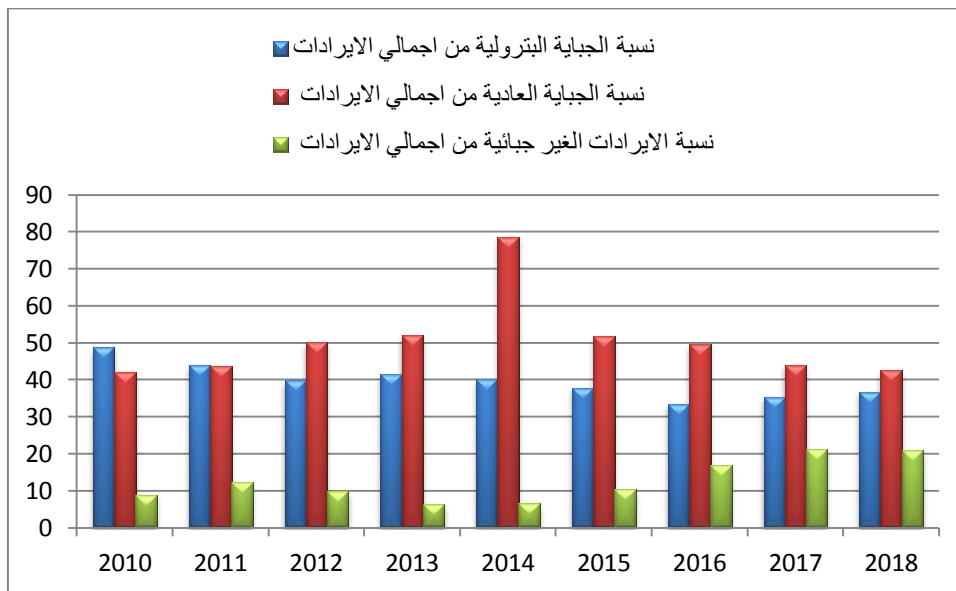
الجدول (07): تطور نسبة الإيرادات الغير الجبائية من إجمالي الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)

السنوات	نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات	نسبة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات	نسبة الإيرادات الغير الجبائية من إجمالي الإيرادات
2010	48,84	42,22	8,94
2011	44,11	43,76	12,42

9,89	50,17	39,93	2012
6,38	52,14	41,48	2013
6,58	78,71	40,17	2014
10,43	51,72	37,85	2015
16,90	49,53	33,57	2016
21,33	44,03	35,17	2017
20,78	42,44	36,77	2018

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم(6) و(7) .

### الشكل (12): تطور نسبة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (7) .

من خلال الجدول (7) والشكل رقم (12) نلاحظ أن الإيرادات الجبائية تهيمن على إجمالي الإيرادات العامة، عكس الإيرادات الغير جبائية التي يمكن أن نعتبرها مهملة مع باقي الإيرادات ، وكذلك نلاحظ أن الإيرادات الجبائية خلال السنتين الأوليتين كانت أكبر من الإيرادات الجبائية العادية ولكن منذ سنة 2012 إلى غاية 2018 كانت الإيرادات الجبائية العادية أكبر من إيرادات الجباية البترولية وارتفعت بسبب انخفاض الجباية البترولية .



## الخلاصة

من خلال الدراسة التي قمنا بها على تطور موازنة الدولة خلال الفترة 2010-2018، و تحليلنا للنفقات العامة ومكوناتها والإيرادات العامة ومصادرها، وتحليل رصيد الميزانية استنتجنا ما يلي:

- تطور إجمالي النفقات العامة أكبر بكثير من تطور الإيرادات العامة في الجزائر، وهذا راجع إلى السياسية الاتفاقية التي تتبعها الجزائر منذ 2010، ولكن هذا التطور تناقض مع مرور سنوات الدراسة ولكنه بقي أكبر من تطور الإيرادات العامة.
- تتكون النفقات العامة من نفقات التسيير و نفقات التجهيز، حيث أظهرت الدراسة أن نفقات التسيير تهيمن على إجمالي النفقات مع تفاوت النسب خلال سنوات الدراسة.
- الإيرادات العامة لها مجموعة من المصادر كما ذكرنا في الجزء النظري والتطبيقي فمنها جبائية ومنها غير جبائية، واستنتجنا من خلال الدراسة التي قمنا بها أن الموارد الجبائية هي التي تهيمن على مصادر الإيرادات العامة، وبالضبط موارد الجباية البترولية، ولكن مع انخفاض أسعار البترول ونقص حصيلة الإيرادات البترولية، أصبحت الجباية العادية تساهم بنسبة أكبر من الجباية البترولية.
- يعبر رصيد الموازنة العامة عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث من خلال سنوات الدراسة استنتجنا أن الجزائر ميزانيتها دائما تكون في عجز ولم تسجل أي فائض وهذا راجع إلى ارتفاع تطور النفقات عامة مقابل الإيرادات العامة.
- الإيرادات الغير جبائية يمكن أن نقول أنها مهمة في حصيلة الإيرادات العامة، ولكنها في السنوات الاخيرة عرفت بعض التحسن
- يجب على الجزائر البحث عن موارد خارج الجباية من أجل تمويل إيراداتها، لكي لا تقع في عجز في ميزانيتها العامة، وكذلك القيام بالترشيد في نفقاتها العامة.
- **الإحالات والمراجع :**

<sup>1</sup> هجيرة ديلمي، الميزانية العامة في ميزان الحوكمة الجيدة، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 05، أكتوبر 2017، 165-178، ص: 167.

<sup>2</sup> سليمان اللوزي، وآخرون، إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق، عمان، الاردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 1997، ص: 21.

<sup>3</sup> مدونة عبد الكريم خيطاس، <https://khitasabdelkarim.wordpress.com/2015/09/09>، 20:18، 2022/06/14.

<sup>4</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، 1992، ص: 63.

<sup>5</sup> غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، الاردن، 1998، ص: 178.

<sup>6</sup> بولعباس مختار، هيكل الإيرادات والنفقات العامة وأثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2017، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 05، عدد 02، جامعة تيارت، الجزائر، 2019، 092-107، ص: 96.

<sup>7</sup> محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 315.